

# رسالة في علائم الساعة

المؤلف

الشيخ حسين بن  
عبد علي بن زعل



www.m-mahdi.com



مركز الدراسات الإسلامية التخصصية الإمام المهدي

الموقع الإلكتروني: [www.m-mahdi.com](http://www.m-mahdi.com)

البريد الإلكتروني: [info@m-mahdi.com](mailto:info@m-mahdi.com)

العراق. النجف الأشرف. شارع السور. قرب جبل الحويش

نقال ١: +٩٦٤-٧٨١٦٧٨٧٢٢٦

نقال ٢: +٩٦٤-٧٨١٢١٤١١١١

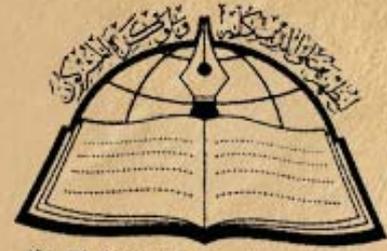
هاتف: +٩٦٤-٣٣-٢١٨٣١٨

صندوق بريد: ٣٧٧



هوية

## النسخ الخطية و المصونة



مركز الدراسات والبحوث  
في اللغة والمأهدي

التسلسل: ١٠ / ١ - ٣٥ - ٣٦٠

اسم الكتاب: رسالة في علائم الساعة

الموضوع: عقائد .

اللغة: العربية عدد الصفحات: ١٩

اسم المؤلف: الشيخ حسين بن عبدعلي بن زعل

اسم الناسخ: محمد جعفر بن محمد باقر لطيف الجوفي سنة التأليف: ٧ ربيع الأول ١١٢٥ هـ

تاريخ ومحل النسخ: شهر ربيع الأول ١٢٢٧ هـ

اسم المكتبة ومحلها: مكتبة المسجد الأعظم / قم الرقم: س١ ١١٩٥ / ٢

نوع الخط: ابعاد حجم الكتاب: ٢٠ x ٢١ سم

رقم الفلم: تاريخ التصوير:

مذرك النسخة: مكتبة المسجد الأعظم - قم

الملاحظات: الرسالة لادول من محرمة ذات ثلاث رسائل .



جسم الله الرحمن الرحيم ونبيه

لك الله باي انذر عباده فارسل بي يدي الساعة نذيرا فقال وقوله الحق واعندنا لمن كذب بالآية سعيه  
 وودع من صدق بها الجنة وحريرا وواحد من صدق عنها جحما وشهيتا وزيرا وصلى الله على من اعتقاده نبيا قبل  
 ان يخرج صفة ادم تخبير ادم من اجبه ولبا قبل ان يخلق نمت وقهر امير اعدا اللذراء بالحق نذيرا  
 ونيرا وعلى الذي امره على امرنا ميرا وجعله جيبه اخا وصهرا وابن عم ووزير اوسع الله الذين  
 اذبح الله عنهم ارجس ونظيرهم نظير اصلة تخصم امير امير اعشيتة وكبر الاحياء فان كثير الاصلحة  
 قليل البضاعة المحظرة القول والعمل العبد المذنب الاقل حسبي بن عبد الله بن رعل اية الله  
 سبى الله باحسن النابيد مع الدوام والنا بيد بقول هذو لغة صغيرة وشمعة صغيرة او غيرها  
 السنة ما علمته من علم الائمة لجماعة بحمد الله وافية في فريضة صافية في دنها طريفة فيرها  
 اية تناظرا ايفة طرائقها حقيقة حقايقها كافية في باهرات فية فيما بها وهي معتبرة  
 على مقاصد في علمها اعلمت بقين وكن بما القية اليك ضيفا وليكن منك ابد على  
 ذكر وفكر وتقابلته وانت مقبل بالف حمد وشكر ان لك علة علم وشرايط ومصاعده وهما يظن  
 والارباب وعلايم واث رات ورتا ثم عمدتها خروج يا جرح ووجرح فيلادون الهمة في الكروبيخ  
 فيباي جبل تلوز وباي جبل تلوز وباي واد تقود وما قبيلتان عظيمتان كل قبيلة اربعة الف  
 امه فهم نعم ريبون على جملة الامة ومع خواصهم انه لا يموت احد من الالف ذكر من صلبيه بامر من الله  
 لا يموت عيون الا اكلوه ولا ينسب الا افسده اولهم باشم واخرهم بخراس وهم ثلثة الف واطم  
 جفاة اجلاف يسربون اهنار مشرق وبحيرة ما نذر ان اذا خرجوا باذن الله تعالى ذلك الزمان كانوا  
 المسرون عن حذيفة اليمان عن النبي المصطفى صلى الله عليه واله في كل زمان ومكان وودعوا  
 وميت ان ضعف صيتهم لم ترد في الاخبار فلذلك اقتصرنا على هذا الخبر في الاخبار وبالجملة يجب  
 الايمان الاجمالي بهم وبخبرهم من الله الاسكندر كما صرح به القرآن ونطق به الفرقان ولا يلتفت  
 اليه شبه الملائكة ومن يخرج منكم والنقط في افكهم وليس القوي عن تلك الخصومات لازما  
 ولا التاكيد ايماننا صليانا وما ... دابة الارض وقد ذكرها الله سبحانه في القران  
 طلوع الشمس من مغربها واية الاثرة بقوله عز وجل يوم يات بعض ايات ربك الية فعند ذلك لا  
 ينفع ايمان من لم يؤمن قبل وانما من الايات في هذه الية الكريمة مضى الى ما مر من دابة الارض  
 وطلع الشمس من المغرب والدجال والموت والقيامة ... الدخان للاية والاخبار  
 والذم عليه اكثر المفسرين ان الدخان من اشراط الساعة بملاء الدنيا كما قيل المضمم فيه النار  
 ويدخل في خباياهم الكفر والمنافقين وتعلم ادمغتهم حتى تكون كالرؤس المطبوقة ولا يصيب  
 المؤمن الا كالرؤس ويموت اربعين يوما ثم يذهب ردا ذلك عن ابن عباس واسحق المصنف  
 ولم يروه الباقون وورد في اخبارنا بحمل واعترف شيخنا المجلد في علة اطلاعه بعدم الوجود



ما نفعنا لفضل من طرقتا من زعم ان الدنيا لا تشرق الا من القطب الكابن فيعلم ان الشمس لا تشرق الا من القطب  
 والعارف متفق بخلافه في بعض الاقاصد والافلاك يكون في الرجعة والله يعلم لعمري ان الموت اللدني  
 من نفخة الصور المعدلة اسرافيل اذ الصور فالوجه طرفه بالشرق والاطراف بالمغرب واضعاه مع فيه ينظر للاذن  
 وحقول الارض وقد ذكره الله سبحانه في مواضع من الكتاب المجيد ونظم القيمة والناس على حارة السبع والشرار  
 يتوزعون في الجنة ويحبون باحوى وبهي النفوس اربعة عام ومدلول الابيات وتنعى هاتين النفوسين البنية تميز  
 بالارض جميع اهل الارض واكثر اهل السموات دفعة واحدة ويحبون بالثانية دفعة واحدة ايها وقال  
 بعض المفسرين النفوس ثلث الالهة نفخة الرفع الاكبر والخوف والثانية للموت والثالثة للاحياء وهو  
 يجوز ويسبغ الاخبار المعبرة نفوس ومن اول الصور بان جمع صورة واراد به نفخ الارواح في الابدان عند  
 القيمة فربف وصرح الابيات والروايات بخلافه واذا امر الله سبحانه وتعالى اسرافيل بالنفخ فنزل الى الارض  
 وحده الصورة راسي وطرفان احد يمانه الشرق والاخره المغرب كما مر فاذا راده الملائكة نازلا الى الارض  
 ذبيحة يصور قالوا ان الله تعالى له في امة اهل السموات والارضين فينزل بحقيقة بيت المقدس ويستقبلها  
 الكعبة مما اذا راه اهل الارض قالوا قد اذن الله في موت اهل الارض فاذا نفخ في الصور خرج صوت من العرش  
 المحاذي للارض فيقولون ولا ينبغي ذميمة ويخرج من الطرف الاخر المقابل لاهل السماء صوت او ظل  
 بين في السموات حتى تسوي به اهل الارض في امة خذول حنجرة بالموت فيموت فيقولون كذلك كانت ثم يامر  
 بل امره السموات بالخرج والاضطراب ويجعل اجبال بشدة احركة الالهية كالهباء وتبطل الارض بارض  
 ثم يبعث عليهم نازل من السماء ولا يقر بنا ولا جعل ولا شجرة ولا شئ من وجه البسيطة ثم يسمي الله وتعالى ينطق في  
 السموات فيقول يا ايها العالمات اخرجي مما علي السوات حتى يجمع اهل السموات مع حلة العرش وتحضر الله والذات  
 عشر كل اهل السموات ذلك عن ابن ابراهيم عن ثوبان بن ابي فاختة عن عائبة بن ابي بصير عن ابي بصير  
 في تفسيره في قوله تعالى من زرارة عن ابي عبد الله ع انه قال اذا مات اهل الارض منكم بقدر  
 مدة حتى ياتيهم في قبر موتهم وانصاف ذلك اهل السماء الا اوله ثم اهل السماء الثانية كذلك ايها وهكذا  
 سوات سميت ثم فرجهم بقدر الازمنة الماضية لاهل الارض والسموات كلها واضعاهما ثم يميت حشر كل  
 ويصبر فموتهم مدة مذكورة لهما واضعاهما ثم يميت اسرافيل كذلك ثم ملك الموت كذلك ايها ثم انما تبارك وتعالى  
 في يوم بعد ذلك ياتي الملك اليوم فيجيب نفسه جل قد صه فاب عبيد فاستكثرت الازمنة وطولها ففانك  
 ان مدة قبل الابدان فعملت تلك حصة تقدم هذه قال شيخنا المجلسي هذا الخبر يظهره من ان لظواهر  
 في السموات الدائمة في الازمنة دفعة ولا يصلح مع جهالة معارضها وظاهره انعدام الارواح  
 والجن والنفوس النهر ولا يستبعد في ندانه سبحانه مع انه لا موجود سواه بل هو الملك والمهيمن انه  
 لا غاية فيه باطل في قوله تعالى لا يعقلون ان لا يعلم بها وهم علمنا  
 بها لظواهرها في قوله تعالى لا يعلمون ذلك ان الخبر القاطع عليه سلام اذ اخبر عنه كان  
 بعد الخبر ان الدنيا على اهلها وانهم يحسبوا عز وجل احد بل ان اشغال فقد اجاب ان الحال ولا حاجة  
 الى عجيب الا في غيره واجاب نفسه ان يحسب يبلغ منه سبحانه وان الحال يبلغ من ان المقال ويؤيد  
 تخبره لانه من ان منقره بالبقاء بقدر فناء الاشياء فكانه مضر غل ولا اعتراض في المعصوم عليه السلام







ثم كتابته بالارواح... العرش يتفقدون للاباء...  
 من مسك وخبر وزعفران وروى الصدوق...  
 ندى في ملكوت السموات...  
 وروى ايضا في الصحيح عنه...  
 في قصر در الخ يوم القبة...  
 ملوك في الجنة...  
 انه سئل تربية الطفال...  
 راس التدرج...  
 في بيت...  
 وسارة او متولاهم الزهرة...  
 الكليل...  
 اولاد...  
 ويحتمل...  
 في الجنة...  
 الذي يقال...  
 وروى...  
 موصوف...  
 ابن...  
 في نفس...  
 والبلد...  
 فيعلم...  
 ومع...  
 من...  
 او...  
 في...  
 لا...  
 من...  
 في...  
 او...





في تلك الآراء بالانكشاف المنوع هناك ما كان مع حد الكاليفه النبويه والواجب ان يكون  
 ذاك اخرى غير ذلك الاخره من بعد ان يكون به اجزاء او ذلك بطور ان يكون تكليف المحظية  
 لظهور طاعتهم ومعصيتهم للمخالفين كما هو الظاهر ان له فلا مانع منه ويستحق مستر احسن يحتاج الى  
 اجزاء في دارنا شية فكانت جازا سيما والفضل التفضل لا يجتمع فيه واما قول شيخنا بعض  
 في اجتهاد بعض في الاعراف فلا وجه له بل انما في اجتهاد او في النزاهة في الاعراف بل التكليف  
 يستحقه احد الاوليين وبالفضل اجتهاد استحقاق الاعراف او اعلم بما قال  
**مقصود السادس** في الميزان اعلم ان الميزان لا شك فيه وسكره كافر البتة لانه من  
 ضروريات الدين والمذنب والكلاف ما هو مر معناه فقال كثير المفسرين والتكليف من الخاصية  
 العامة انه ميزان حقيق تكون الحسنات في كفة والسبب في اخرى فهو عند حوت ثم ان هو  
 اختلف في كيفية الوزن لعدم قابلية العمل للوزن لانه عرض فقال بعضهم وزن الصبي اقل من  
 العامة عن ابن عمر ان النبي وقل بعضهم يتصور الحسنات بصورة حسنة نورانية والسيئات  
 بصورة قبيحة فكلية فتوزن الصور وقال بعضهم يحسم الاعمال اعتبارا لاسلاف بنسبته  
 انظارا لحقايق كما يرى العلم في النوم بصورة الماء واللبن وهذا القول بعيد عن طوع العقل  
 يوافق المعاد الذي يقدره المسلمون لانهم يتدبرون بعبور هذه الابدان دون اسلاف النساء  
 فانقول بانقلاب احقايق على هذا التقدير مسفسة لكنه يوافق قول فالتحليل مواد  
 ثابتة في عالم انتقال وانتقال الاجساد المتفانية والاسباب بالعقل فلفه عز وجل في كتابه  
 والاقوال والافلاك من اجزاء اشياء حسنة وقبيحة بصورة المناظر ثم ان القائلين بان الميزان  
 الحقيقي يختلفون في هل لكل ميزان واحد او لكل واحد ميزان وقد تقدم في الموارز ان  
 التكليف يكون لكل من الاعمال والعباد والاسلاف من اختلاف ميزان عليه ان لا وجه له  
 ثم ثبت من طريق النص فالبيان الامانة كاف في هذا الباب وقال مع من شك في الامانة  
 ان الميزان ثمة عن العدل ويقولون ان كانا مكلف مقرا بالعدل قاي خارجة الميزان  
 لم يفرق فكيف يفرق بينه ويصدقه ويكفر له ان يقول يارب انت وزنت هذه الاجسام وان  
 حكمت البرهان وانا لا اعلم ان من باب العدل على قاعدة للوزن وتزيد هذا القول في رتبة  
 ابن عبد الحكم عن ابيه عند سنة ٣ في قوله للزبديق علما قال ان الامانة ليست اجتهاد تقبل  
 وانقل واما يحتاج الى الوزن من لا يعلم مقادير الاشياء فقام على الميزان ان العدل يقدر  
 عن نقل الموارز في قوله في بيان انك اخبره وقول الزبديق ان تم بطل الخشابة في الميزان  
 واليقظة راسا لان حكمه عالم بالاشياء ومقاديرها من اوزانها بل هو يسطر بالضرورة وتكون  
 ان يادل قوله ٣ الميزان العدل انه من باب العدل ان دخلت صفة في الكفر والحق في قوله  
 من حيث من من من ان الميزان لا يوزن الاشياء والادوية قاله المفسر في الميزان ان تقدير الاعمال  
 ومجازها وايضا الحق المستحق ولا معر لما فهمته احسب ان الميزان في الاخرة حقيق للوزن  
 ان العمل لا يقبل الحفة والنقل ورسفه بها انما هو مجازي ويزاد للتفضل الكثرة والحفة القلة







وقال شيخنا المجتهد رحمه الله ان محض العزم على الصغيرة وبعد فعلها ليس اصرار بل الاصرار اما المدونة  
 في نوع بالنوبة واما الاكثارة من الصغار بحيث يظهر منه عدم المبالاة بالدين ولا يظهر منه التوبة  
 والندامة واما الكبار فيقر الاضمار والاقوال اختلف فيها فيقول من كل ما نوهده الله عليه العقاب في  
 الكتاب وقبل ما فرض الشارع له حدا او صرح بعقاب له اقول هذا التقريب غير مانع لدرج ان الصغار فيه  
 وقيل ما اشترط عدم مبالاة فاعلمه في الدين اقول كما انه ناظر الى ان الاصرار على الصغيرة كبيرة وقيل ما علم  
 بخبره بدليل فظهر اقول وهذا غير مانع ايضا وقيل ما شدد وعينه كذا بالسنة و اقول وهذا كذا فيه  
 وقيل ما نال بعض اصناف العاقبة من سبع النكاح مع العقاية الفاسدة الثانية قتل النفس ظلما الثالثة  
 قتل النفس للعقوبة الرابعة اكل مال اليتيم ظلما الخامسة الرزاق والفساد والفساد والواجب  
 السبع حقوق الوالدين وبعضهم زاد عليه ثلثة عشر للواط والسيه والربا والغيبة واليمين الكاذبة و  
 شهادة الزور والشرب والاستخفاف بالكعبة والسرفه ونكث بيعة الامام عليه السلام والتعرب  
 بعد الهجرة والباقي من مائة و الاصح من غضبه وبعض اصناف الى ذلك كلمة اربعة عشر ونبأ اكل الميتة  
 والدم وطم اخنوخ وما اهل به لغيره لغير ضرورة والرش والقمار ونجس الكيل والوزن والغيابة  
 الظالم في الظلم وحسن المحقوق مع عدم الحاجة والاسراف وحرف المال في الحرام وحبس اموال  
 الناس والاشتغال بالملاهي والاصرار على المعاصي وقيل لابن عباس رة المكاتب بسبعة شيئا من  
 الى السبعائة اقرب منها الى السبعة والذير يظهر من الاخبار المقبرة احد امرين الاول ما نوهده الله  
 القرآن عليه بالفار واحد وعليه بالعقاب مع ترك الفرائض الثانية كذا بالندامة في القرآن  
 اما سنة مؤثرة بوعيد النار واما تهديد عظيم يستلزم العقاب فبعض ادخل اللعنة على طاعة ايضا  
 وبعض قال هو اعلم من سنة المؤثرة ان نوهده عليه في الاضمار الصحيح واستعمل شيخنا المحقق الازهر  
 وجعل النية الحوط وفي صحيح عمير بن عبيد الشريك والباقي من الرضة والامن من الغضب عقوبة الزور  
 وقل النفس محرمة والحسن واكل مال اليتيم ظلما والفرار من الزحف واكل الربا والسحر بجميع كلياته والدين  
 من المعنى ومن الزكوة وشهادة الزور وكتمان الشهادة والشرب وترك الصلاة الواجبة منها  
 وترك ما اوجب الله في القرآن ونقض عهد الله او الامام او الناس وقطع الرحم ويستفاد من مجموع  
 الاخبار المتضمنة للوعيد او التهديد او اللعنة ما يراه السبعين قال شيخنا المحقق في مجموعها  
 والدراسة في بعض مستفادته وهي التي في هذا الخبر الصحيح والكلية والربا والباطل واليمين والكذب  
 شهر رمضان وتأخير الحج عن عام الاستطاعة بلا عذر وشرب ابي مسكر ونقض بيعة الامام عليه السلام  
 والتعرب بعد الهجرة واكل من ذلك سكنه موضع ليس فيه عالم ولا يملك اخذ ميثاق الدين والكذب  
 الله ورسوله والائمة عليهم السلام والغيبة والبهتان وقال بعض ترك الشيء اجمع ومنع النبي صلى الله عليه وسلم  
 الزايد المباح مع غفلة وحاجتهم وعدم الاحتراز من السوء في الوارث في الرضا وما يحد  
 الى لعن الوالدين وقيل كراهة قصدا والسيحانة والاعتناء على ما قد ذكره في قوله المنة  
 والتكبر والكلية المضرة والحاد في الحريمين وقطع عضو مؤمن ظلما والاصرار على الصغيرة في القمار  
 واكل الميتة وسائر المفاسد والاسكباب المنكر والتبرع بالموثوق به واليمين على نيل من الكذب  
 والغيابة ولعن المؤمن وشتمه واقراره بلا موجب وقرب الملوك في طاعة خلقه قد لا يمتنع من ارجح

تعود وكبار





ما اراد على قدره من جنس حرام خفيف فيكون له في حلاله اكثر مما لو لم يتختم مع كل حرام والامان في حلاله  
 عام اخبر ان الاشراف على المسلمين في بيوتهم او كسر قوارير او اذنه الجيران او نحو ذلك فهو حرام وحرمة الاكثر  
 حراك الجوارح بعين او بدنه في بعض اطلاق حرمة تخريف بعضها على بعض في الدراك ونحو العلة ان  
 اختلاف في حرمة مدح تحقيق بالذم وبالعكس وكذا اوصاف حسن مؤمنة معروفة او امر وسواء كان معروفا  
 او مجهولا معيننا او غير معين نثرا او نظما ويجوز مدح حسن الحركات والاختلاف بحرمة السحر باي نحو  
 كان بقصد او حزيمة او كلام او كناية او عمل اذا اشرفه بدن او عقل او قلب ان لم يظهر للباشر ذلك وعنه  
 بعضهم في ذلك استخدام الملائكة والجن واستنزاهم واستحضار الشياطين للامور الغائبة و علاج  
 الجنون او المصروع او ادخال طم في بدن غلام او امرأة والنكاح على سانه وان صح مثل هذه فممن قبل  
 الكهانة وعنه الشهادة منه النيران والظلم والاختلاف في تحريم عمله وكسبه والظلمة كبيرة و  
 جوز بعض تعلم ذلك لا للعمل بل لاختياره وعنه ان يكون واجبا كالتائب الذي دفع شبهة ساحر يدعي  
 النبوة ولا يتخذ نفعه اذ مدرك النبوة بعد محمد واجب القتل كمدرك الامامة زمن الائمة عليهم السلام والمانى الغيبة  
 في حال صاحب الامر عليه السلام اوضح من ان يدعيها غيره بشبهة وروى جواز اكل والاكثر حمله على اكل القرا  
 والدماء لا بالسحر مستحله يجب قتله والاختلاف ايضا في تحريم الكهانة والتعبية الكنائس عن سيرة  
 اليد واختلف في الكيمياء و ملطها الصلح لا دعي الفناء تحريم صرف العلم والمال والتدبير والفسق في حلاله  
 ومع التدبير الاول فعليه عدم العالم بها في هذه الازمنة ومن خصوصية بالانبياء والاصحاب عليهم السلام  
 وبغير وجود العارف الا ان ينجلي الحكم بالتحريم الا ان يتضمن مفسد والاداء الاحتمال في ما  
 الشهادة والقيامة حرام ومستند علام في التركيب والصورة بل يحقون بسبها في  
 باخر كما ذكرنا في نسب سامة من ان اربها نظروا القدي سامة و ايسر فالله يهتد به  
 اذا تزوم بمحض علمها ورب عليها امر اخر ما مثل ان يغير النسب الثابت شرعا او يخلع بالمال بالانكسار  
 وخزوه وفي عرف العرب والعجم نزع الفرح القيانة فانهم يخلون من خصوص خلفه على انسابه بصفاته  
 الروية او احسنه كالكرم والنجدة والشجاعة والجمي والطول والقصر ونحوه ويعل الاطراف  
 تحريم بيع الميتة والشراب ونحو اخزير والمسكرات وبيع الكلب الماطب الصيد واما شئنا في البيع  
 والبستان وامنهور تحريم العذرة والبول من غير الماكول وشرها كعل خلاف اجواز اقوز والجنون  
 ايضا جواز الاسراج بالدين النجس تحت السماء والظاهر اجواز ايضا تحت الاظلمة ومن حرم بيعه  
 ودين حيوان به والمشهور المنع مطلقا من شئ الميتة والاخبار المعتبرة والترجيح جواز الاسراج به  
 استعمال مثل ذلك فيما لبست الطهارة شرطانية ويجرم بيع وشراؤها بعينه الكفرة وبيعها بغيرها  
 لصلبان والاصنام وصورة عيسى ومريم عليهما السلام وكذا الات الطرب والشارب اذا كان لا يبيع  
 للاستعمال المحرم وجوزة الاكثر اذا كان الفرض محلا وان كانت بهياتها لم تتغير وتزيد بعضهم التحريم  
 في صورة لا يكون للكسور منها قيمة واذا كانت رقيمة وابعائها في حياطة ككتبةها المنسوخة في حياطة  
 حلال واعتمده في ديانة المنسوخة ومنع منه بعض ما لم يغيره البائع الهنئة والخلقة في حياطة  
 والفضة ويجرم بيع السلع من اعداء الدين حال الحرب مع المسلمين او المشركين او الكفرة  
 وكذا حرم البيع على النصارى والصفا لئلا تملك الغاية او عطلوا ولا يجوز بيعها في حياطة  
 واخشاب لوقن او الة قمار ويكره اذا باعه ممن يعمل في كسبه ولا يكره بيعه لمن لا يعمل في كسبه





لأنهم سكنوا مع الناس والامر وان امانتهم مناط افاضه حاشا وكلا القولين لا علم بحرم الصلاة على  
 وظن ان هذه من العيين اصلا موصل بل يقين وهو عند اهل علمهم السلام غلط ما اصابه وضطره  
 كان ما وصل اليهم من ارباب من الانبياء والاوصياء عليهم السلام وما جعلوه فالتم يصل اليهم من مرشد كامل  
 واتبع علم وحرم الشهادة الرمل والقال وكجوهم مع اعتقاد المطابقة للواقع ولا باس ان كان  
 من باب التقال لما روى من انه صلى الله عليه واله كان يحب القفال ويكره الطيرة قال شيخنا المجلسي  
 الاوطى الا يرجع الناس الى مثل ذلك ولا يبدوا قايله صادقا للشيخ الغلاب الى الكهانة والعراف  
 وبما من قبل العراف لا اخباره الغيب بالظن والتخمين انتهى اقول قد روى عنه م انه قال من صدق  
 كابنا او مجافا فمكفر ما انزل الله على محمد والقول بان انزل ما خوز من وانيال ٣ الا اصله وسيم  
 غش النبي بالما وتدليس المناطقة وحرم الاكثر لباس الرجال للنساء والعكس وانجز الجوز  
 لا ينجح عن اخذ حرم بعضهم تقش وجه المرأة وسب اعضاءها بالنيل والكحل وسوزنة في الوتر  
 وكانه نظر انه قوله نعم وليغير خلق الله ولا يخ ايه عن احوال والاحوط اجتناب رقى القفا  
 افضى بهم لما ورد انهم امرت بالانبياء عليهم السلام ان يهرقوه عن ملابس الكفار وما ظهروا  
 وشاربهم ومشايتهم لانهم اعدوا له عز وجل والمتشبه بالعدو عدو والاكثر حرما اجرة الجوز  
 وحرمة المترفة قال شيخنا المجلسي ولا يخ عن قوة امانته وبخوز واجرة وحرم القفا  
 الا ان وجوزها المترفة ولا يجوز ان اجرة من امانة الصلوة والمشهور بحريم الاجرة من النساء  
 بين المسلمين وجوزة البعض وكلام جوزوا اجر الفون وامام الجماعة والقاضي بيت المال وجوزوا  
 مع سوا لثة اجارة والمشهور جواز الاجرة على عقد النكاح واجرة من محط المرأة للرجل والطلاق  
 وتيمم مع الشرف وشراؤه وقيل للمرأة واذاجع لبيغران يرفع البيع على الجدل والموطاس وال  
 بين ما عد الجدل القوطاس ونحوه للبيغ مع القوطاس المكتوب عليه القرآن وانما يحرم والمطاس  
 لانه فالشهور كرا تراسا وقيل حرام مع الشرط للتحقق والاحوط عدم الشرط استاء معقول  
 انما او بيتي الاجرة على التفسير والتخمين وقيمة التفسير ونحوه ويجوز افضاء الاجرة واخذها على كتابة  
 واحديث والعلوم المباعة والشهر بحريم الاجرة على تعليم ما يجب حفظه من القرآن وتكره ما زاد وان  
 انما مالدا ينة سدا قبل حرام مع الشرط وتركه احوط واما الاجرة على اسباب الضرورة الدينية المبرورة  
 منها كالمعاشاة والاحرام على الادبيات والطب والقنايع المباعة فقد عفا المجلسي في حقه  
 ان يجرى مطلق الواجبات انهم وجوزوا على تلاوة القرآن احد اربابها الى او ميتة قول مشهور  
 وفيه التيمم في كل على الشرط فبكرة نديا والاحوط عدم الشرط وتكرم الرشاش اكل التيمم اخذ الموطاس  
 اجازة بل يوزن الكسائر نعم ان يهون ان كفاية ورسوله واسطوا وحرام الا اذا كان محققا وعلم ان لا  
 الا بما يوضح حقه فموزة جهم والشراف الى اجازة حرام وكذا امر ليس له املية الحكم الا للنفية اطلاق  
 عدل او كان ولم يجر حكمه والاحوط الترك مع القدرة وكقاية المصنف بالذنب والاحوط تركه  
 قبل حرام وروى عن غيره بالذنب للمنفق ويهجم في الرارق عوا انما عدم كراهية  
 الزينة بالذم من القرآن وحرما انما الصلح كما حرما المشركين الا انما القفا  
 مطلق القفا وسند كل غير ظاهر ويحرم احوال المشركين الطريق بل بالذم لغيره الا انما القفا



واهل البيت عليهم السلام في غيره من المنهجين في بعض الايام النعم من مطلق العنانة ويجوز عمل  
 على الف والاية ~~...~~ تكون اية النظام مطه ونسرة الاكثر بالليل القليلة وقيل الطالون في تلك الالية  
 فحضر كونه وقيل المراد الاذن منهم الظلم واظهار الرضا والحبية لا محض اخلطه دفعا للضرورة وفرض بعض العجا  
 المكون بالضرورة واردة اجبر لهم والطاعة والاحوط الترك لغير تقية او مصلحة شرعية مثل مدانهم او  
 دفع الضرر عن احد او نحوها وانما المشهور بحريم نسبة كتب المستحقة وحفظها وتعليمها كالنورانية وغيرها  
 وكذا كتب الضلال لكتب المخالفين في الحكماء والقضية والملاحدة واضرارهم وانراهم لغير التقضى والردة  
 ويجوزها كما يجوز لاخذ احدى منها او التقية واما ما ياذنه السلطان بعبلة اخراج من الرعية فالمشهد الحلية  
 وحلية هجنتهم وجرانهم بذلك الشرط وقال الاكثر باجته انواله التي يحدها السلطان على عمل  
 في الاخذ منها ولا يخرج عن اشكال والاب ياخذ من فاوله الصغير قد التقص الواجبة ياخذ من مطه  
 للبلع ابغ اذا لم ينفق عليه والاحوط ان لا ياخذ مع امكان المرافعة الى حكم الشرع والاكثر ان جوزوا  
 للضرورة ان يقطع بيت زوجها اجزوا الادام من غير اذنه ان لم ينهها عن ذلك ولا يجوز لها الزيادة  
 في ذلك او اضرت بجاله وان اعطى احد ما لا يفرقه في محابج وكان من غنمهم جائزه  
 ان ياخذ من غنم البعض بقدر واحد منهم والاحوط ان ترك الابع شدة الضرورة لكن يجوز له ان  
 ياخذ من غنم البعض وذلك ان يخرج من الفققة وحازة المشهور ان يحضر غير الابع وجره بعض وقيل  
 يحرم الذي يخرج من غنم البعض وقيد بعض باللهم ويجوز بيع عظام الفيل وشراؤه وتعمل المنط  
 منه ونحوه وقيل مكره ولا وجه له بل ربما استحى المنط منه وحرم جمع من اكابر العلماء سماع القضا  
 من غنمهم ونحوها كقصة حرة ونحوها وهما علم انهما من رواية ونقل ورواية وعزنية وكذا نسبة  
 من غنمهم الى الابعاء عليهم السلام مما نقله المخالفون او ما فيه مدح مخالف او كرامة وسورة او ما  
 من غنمهم على اكابر علماء الامامية الا غير ذلك الا التقية او تقضى ودليل ذلك كقولهم  
 يكون ذلك مستحبا في بعض التفاسير وحرم ابو الصلابة في الكافي الكذب ومد منه صحة لما كان  
 سلطان فزارة ما علم كذبه من قصة وخون ظلا او بعضا وحرم بحرين سعيد بن في جامعة فلبوس ابيلا  
 سماع الحكايات المختلفة والاقاصيص المحترمة التي زادوا فيها الكذب وبكره غير ذلك  
 قصة النجاشي القليل وروى ابن بابويه رضي في العقاب يدعي الى عبد الله لعن قرا التقضى  
 سلطان بن عوف بن سليمان ورسول عليه السلام فيمن من اجتماع قراوا بها فنه عنه وقال من  
 يعرفه اظن فقد عبده اجبر ورسول عليه السلام انما عز قوله نعم وانفرا فيعهم الفاوون  
 فقال هم قراوا القضا والاحوط ترك سماع اخبار اجاهلية والكفرة وملك العم ونحو ذلك  
 وان ان بعد قال وقوع الخبر منه في قوله نعم ومن الناس من يشترط في الحديث الامة الا  
 لمسلمة ويصية وقال الطبرسي في وسائر المفسرين انها نزلت في النضرين امارت فانه  
 كان يصل الى اطراف فابعد التجارة فيشتر اخبار ملك العم ويحدث بها فريث فيستمر منها  
 ويقول ان احدكم بعد ياخيار عاود ونمود فانا احدكم ياخيار رستموا سفند بايرو الاكاسرة  
 في الحديث فيجوز ان عليا عليه السلام اخراج رجل من المسجد كان يقرا القضا بعد

قال



١١١

في الخبرين المذكورين في الاخبار المتقدمة على النبي صلى الله عليه وآله  
 يحدث يوم الجمعة باخبار اجابية واما الكفر فافضل من ارسه ولو بالخط  
 كذب من الشعر فجازية وتكره الاكثر منه قراءة وسما عاتما في شهر رمضان ولبنة الجمعة ويروى  
 وسائر الليالي الاخر وحال الاحرام وفي احكامه وان كان حقا وروى بطي مملوءة فحيا وروى  
 من بطي مملوءة شعر او روى من قرو يوم الجمعة بينا في حظه وعن النبي انه من الشيطان وعنه  
 عليه واله ان من الشعر الحكمة ونقل عن سائر الائمة عليهم السلام الشعر والتمثيل والاستشهاد به في غدا  
 اخبار ثواب مدح النبي والائمة عليهم السلام وراثة احبب عليه تسليم ولا خلاف ان ما تضمن منه  
 فمنا او هو يوسى او تعريف مؤمنة معينة ليست بذات محرم او وصف امر مظهره حرام والى  
 في الايقون كالمعروف من مناقبات المودة فتدح في العداوة واما المودة المشروطة في الايقون  
 العفتاء بغير تامة وما اشتمل من الشعر مدح زايد يوجع الكذب فان حمل على المبالغة او السخر  
 ذلك لم يحرم والافضل انه داخل في الكذب وليس بحرام قبل ما حرم الكذب لانه واقع في الكذب  
 غير الواقع واقعا ومبني الشعر ليس مثل هذا وليس غرض الشعر الاخبار بل هو لشيء اخر  
 وهذا القول غير بعيد عن الحق اما لو اشتمل على مدح ظالم او عيسى ثم اوسى او الامور  
 ببعده خرمه من هذا الوجه ومن المحرمات احسد البغض وعداوة المؤمن والاكفر لم يحرم  
 لانها مكسبة لا تظهر حتى تظهر ولا تبين برأي في العداوة وظاهر كثير من الائمة من  
 اسلمها معصية والية كنجنا المجلج وكذا سائر الفتن المومنين واظهاره حرام وان فرغ  
 وعدا من المعاصي هو ان المومنين وترك معاشرته لظواهر كثير من الاخبار  
 والبغض لا مطلق لان تركه في ذلك اسباب كثيرة ومن المحرمات تحسيس عيوب المؤمنين  
 والاشارة ببيوت المسلمين من نقب او روضة او نحوها ولو منع فلم يفتن  
 وبما اتكى الدفع بالاسهل حرم ما زاد عنه وليس محررا للرجال لغير حرم الكذب  
 المستتر ما لم يستهلك احقر فيقول عد الاستهلاك ان يكون من العفة واحسن  
 ويجوز افتراءه والاتكال عليه والاحوط ترك التغطية به وليس الذمب للاطلاع على  
 عند الاكثر لكن لا يجوز سكارهم والاكل والشرب في اواني الذهب والفضة  
 ايها حرام واختلف في مجر والفتنة والاحوط ترك اما قبل الفضة كفضة  
 والا ان الذي يرضه فضة جازية المشهور وقال الاكثر يحتمل موضع الفضة وجوز  
 المتعفف بها للخير والاحوط ان لا يكون السرج واللبان منها وفي الصحيح ان كان السرج  
 جاز الزكوة عليه الا نقلوا واختلفوا فيما لو كان رأس الكعبة او صفا الائمة او حيا  
 واختلفوا ايضا في تزيين الجيطان والتقوى بذلك كذا في القلاوس والاشهر  
 واستفلكه شيئا المجلج واحاطا بالترك سيما في التعلبك باصطفاة  
 وارقب جواز اللؤلؤة المعروفة بل نام من التقدير واحاطا بالعلماء  
 واستشكل المراهق الضار ويق الملبس





١١٣

ويحصل الخلق على العلم والدين كمنه كالتالي كما امر الله عز وجل  
 او من زوجته او مملوكته لا يستد ما اكثر فلا باس به والاحوط الترك ولا يجوز بسوى ذلك واختيار  
 الا يستنأ وبند الزوجة او المملوكة وفي لغيرها جتر بمنزلة كذا في حكم الذكر بايرد بينهما  
 واليدين فالاشهر الاظهر لا يحرم وتحريم اللواط موضع وفاق ولا باس بنسار العرس وقيل مكروه والمنه  
 حذر اكله الا مع قرينة عدم الرضا وقالوا يمنع حمله للاع الاذن صريحا او القرينة ويحرم الوطن  
 قبل ازمنه الحيفي والنفاس وبعد النكاح وقبل الفسل خلاف والدم بمساج وحرم بعض العزل عن  
 اجرة الدائمة الا مع اذنها وقيل مكروه وقيل يفرم لها دية النظفة وينار اوا وطرح لم يبلغ نسبا  
 وترك وطئ الدائمة الكفر من اربعة اشهر من غير عذر او اذن فتحرية محل وفاق لقصص  
 في عملات وحرمان سور ما راجع اليه على تناوذة للرجل من قاربة بنات عمه وعمته وبنات خاله  
 ورضاعا بشرانظم المقررة وما حرم من النسب حرم من الرضا وتحريم الموطوءة بعقد او ملكة  
 من طرف الميها وامها وبناتها وبنات اولادها وبناتها وان نزل من تحريم الموطوءة  
 وان علوا واولاده وان نزلوا ومع عقد امراة ولم يدخل بها حوت على  
 لا تحرم على العاقدة مؤبدا بغير العقد بل اما بالاذن او بدوامها تحريم  
 حلت له فبينها وبل تحريم الام بغير العقد في بنتها خلاف والمنه  
 تحريم كل من مملوكة الاب والولد على الاخر الا بالوطئ ولا يجوز العقد على  
 كانتا اولاب او لام دائما او منقطعا وتمر زال عقد الاخت حلت  
 المانع وبه قال جمع ولا يجوز على المشهور بعد العقد امراة العقد  
 بدون اذنها ومنع منه بعض مط وجوزة بعض مط والاحتياط او  
 اما الوطئ اما فلا يحرم اخلال بعد العقد والرحم ولا زينة  
 وهو الاحوط وجوزة بعض مط وموافق وقيل ان زينة بعض  
 المالك او نظر المالك لغيره من امته حوت على امه وبناته وبعض  
 لا تحرم وجها بالكرامة واجمع بين الاختين ملكا لا وطئها جائز  
 الا بمراد الموطوءة في ملكه ومن عقدت ذات عدة عالما بالتحريم  
 لم يعلم اذعية او علم بها ولم يعلم تحريم العقد فيها او لم يعلم الامر  
 والباطل العقد واستأنف عقد بعده ولا فرق بين الزجر واليدين  
 والرايم والمنقطع وفي هذه استبرأ الامة خلاف والذنا  
 العقدت ذات البعل بمنزلة العقدت ذات العدة  
 وردت عدة اخبار بعدم التحريم والاحوط ومن  
 التحريم وفي الدليل كلام ولا يحرم لو كان في  
 في غير عدة رجعية لم يحرم في المشهور



